الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٣٧
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/52/350/Add.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/52/350/Add.5. ففي رسالة واردة في تلك الوثيقة يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه، بعد صدور رسائله المؤرخة ١٦ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، و ٦ و ٨ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قامت توغو بدفع المبلغ اللازم لتخفيض المتأخرات عليها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه الرسالة حسب الأصول؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/52/456)

مشروع قرار (A/52/L.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إبرام اتفاق التعاون في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي هو أقدم المنظمات البرلمانية، كان إيذانا بحدوث تطور مشجع جدا سوف يستمر، في رأيي، في اكتساب أهمية تتزايد باستمرار. ثم أن الاتفاق متناغم جدا مع روح الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، ولذا ينبغي المضي في تعزيزه.

خلال الدورة الجارية سيكون علينا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧/٥١ المتخذ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أن نهيئ خطوات أخرى في سبيل التنفيذ العملي لذلك الاتفاق. ولا شك أن مناقشتنا سوف تتركز على جملة أمور منها قضية تزويد ذلك التعاون بإطار عصري يفي بالغرض.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اسبانيا الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/52/L.9.

السيد أرياس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ما دامت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لتولي رئاسة الدورة وآمل أن تستمروا، طوال الدورة، في التحلي بالصفات القيادية الممتازة التي تحليتم بها لدى توجيهكم عملنا خلال الأسابيع الأولى هذه.

ويسعدني سعادة عظيمة أن أخاطب هذه الجلسة للجمعية العامة في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال لأقدم مشروع القرار A/52/L.9 المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ولقد اشترك في تقديم هذا المشروع ٨٨ وفدا، وهو مايشهد بوضوح على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وعلاوة على الدول الأعضاء التي ترد أسماؤها في مشروع القرار، هناك دول أخرى انضمت إلى قائمة الدول المشتركة في تقديمه، وهي الأردن، وإندونيسيا، وبوركينا فاصو، وتركمانستان، وتشاد، وجامايكا، وجيبوتي، وسان مارينو، وسنغافورة، وغابون، والكويت، وماليزيا، والنيجر.

وليس من ثمة شك في أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قد ازداد زيادة كبيرة منذ إبرام اتفاق التعاون في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، مما أدى إلى اشتراك المنظمتين في تنفيذ أنشطة متعددة. وتورد فقرات ديباجة مشروع القرار A/52/L.9 هذه التطورات الإيجابية، التي تجيئ مفصلة في التقرير (A/52/456) حسن التوقيت الذي قدمه الأمين العام طبقا للقرار ٧/٥١، الذي اتخذته الجمعية العامة العام الماضي بدون تصويت.

إن مؤتمر الإتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في سول في نيسان/أبريل الماضي والدورة التي عقدت في القاهرة في أيلول/سبتمبر يشهدان على هذه التطورات الإيجابية. وفي القاهرة، خلف عضو في البرلمان الأسباني، هو السيد ميغيل أنجيل مارتينيز، مصريا مرموقا هو الدكتور أحمد فتحي سرور، في رئاسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تتكون لجنته التنفيذية حاليا من أعضاء برلمانات الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإستونيا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبوركينا فاصو، وبولندا، وجمهورية كوريا، وزامبيا، والمكسيك، والهند.

ولجميع هذه الأسباب، فضلا عن مساعي التعاون المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد بيير كورنييون، وأعضاء أمانتي المنظمتين، على جهودهم من أجل تعزيز هذا التعاون.

إن مشروع القرار A/52/L.9 يشير في ديباجته إلى أهمية اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد البرلماني الدولي. أما في منطوقه، فإن مشروع القرار يلاحظ مع التقدير زيادة هذا التعاون بين المنظمتين؛ ويوصي بزيادة تعزيزه في وقت تعد فيه الأمم المتحدة العدة لمجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛ ويطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير آخر إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين؛ ويقرر إدارج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة.

ومن ثم، وبما أن مشروع القرار لن تكون له آثار مالية على الميزانية البرنامجية، أقترح، بالنيابة عن جميع المشتركين في رعاية مشروع القرار، أن يُعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.9، بتوافق الآراء.

السيد أحمد (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم تأييدا للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. والخطوة الأولى الهامة المتمثلة في إنشاء إطار للتعاون بين المنظمتين، عن طريق إبرام اتفاق التعاون بينهما في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، قد أتاحت فرصا جديدة هامة لتعاون مفيد للطرفين. إن التوقيع على هذا الاتفاق وما تلاه في تعاقب سريع بإبرام الاتحاد لاتفاقي تعاون مشابهين مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يشهد بما فيه الكفاية على صحة المبادئ الكامنة وراء الحاجة إلى إقامة تفاعل أوثق بين الإتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وعلينا حشد مواردنا وخبراتنا لوضع خطط عمل مشتركة تمكننا من التصدي لشواغلنا المشتركة.

إن الإتحاد البرلماني الدولي يضم ممثلين للشعوب غير مقيدين بانتماءاتهم بأيديولوجية سياسية بعينها أو معتقد بعينه، وهم يمثلون الحكومة والمعارضة على حد سواء، مما يعطي صبغة خاصة لمداولاتنا. ومن ثم يمثل الاتحاد، أفضل من أي محفل آخر، إرادة الشعوب المتنوعة بالمعنى الحقيقي للعبارة.

ولقد ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/52/456، أن البرلمانيين هم مجموعة بارزة وأن البرلمانات الوطنية عليها الإضطلاع بدور هام في السعي إلى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تأييدي الكامل لهذا الرأي وأن أؤكد للأمين العام أن البرلمانيين لهم وجود نابض بالحيوية وأنهم يتجاوبون مع شواغل البشرية. وأنهم سيسهمون في كفالة التحقيق الفعال لأهداف مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدتها، وفي كفالة تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إقامة عالم يتسم بتناقص الظلم وتزايد السعادة وتعزيز التقدم الإجتماعي وبتوفير مستويات حياة أفضل وبقدر أكبر من الحرية.

وإمكانات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي إمكانات هائلة. وقد تناول الأمين العام بعضها في تقريره على نحو مفصل، وهي جديرة بالتقدير. ويجب تكثيف وإثراء تعاوننا من أجل تعزيز السلم والأمن، وتعزيز الديمقراطية ومتابعة مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي تنظمها الأمم المتحدة، لصالح البشرية. ويمثل تعزيز الديمقراطية على جميع المستويات المجال الرئيسي الذي يمكن فيه للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها أن تستفيد من خبرة الإتحاد على نحو فعال. واعتماد الاتحاد مؤخرا لإعلان عالمي بشأن الديمقراطية في اجتماعه في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام يمكن أن يوجه مساعينا المشتركة.

وتمثل المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وتمكينها سياسيا أحد ضمانات الديمقراطية. وقد قامت الهند، بصفتها بلدا ملتزما بتحقيق التقدم الاجتماعي، بسن قانون هام موات لتحرر المرأة اجتماعيا، بما في ذلك تخصيص ثلث المقاعد للمرأة في الهيئات المنتخبة محليا "البانشايات"، على صعيدي البلديات والقرى، عن طريق تعديل الدستور. ونقل ذلك عددا كبيرا من النساء، قوامه أكثر من مليون إمراة، إلى موقع الصدارة، حيث أصبحن مسؤولات الآن ليس عن أسرهن فقط بل وعن قرى وبلديات بأكملها في بلدي.

وكذلك نظمت الهند مؤتمرا متخصصا للاتحاد البرلماني الدولي بشأن المشاركة بين النساء والرجال في السياسة في نيودلهي في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد جمع المؤتمر عددا متساويا من النساء والرجال من أكثر من ٨٠ برلمانا وكثف جهودنا لتسليط الضوء على القضايا المتعلقة بنوع الجنس، لا سيما في المجال السياسي.

وأذكّر بالرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، إلى المؤتمر حيث قال فيها إن المؤتمر

> "يسجل خطوة طيبة إلى الأمام في الجهود المشتركة التي نبذلها من أجل تحقيق هدف نتشاطره جميعا، ألا وهو إحراز المساواة بين النساء والرجال في مجال السياسة، وفي صنع القرارات، وفي جميع مجالات المساعي الإنسانية الأخرى".

ويسر وفد بلادي إذن أن يلاحظ أن المؤتمر المتخصص الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي واستضافته الهند تبعته مبادرات مشتركة أخرى للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في هذا الميدان. وإن الدعوة التي وجهتها لجنة مركز المرأة إلى رئيس لجنة التنسيق للبرلمانيات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها لعام ١٩٩٧، كجزء من فرقة معنية بالمرأة في مجال صنع القرارات، تستحق الثناء. وإن استعمال الأمم المتحدة لقاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة في مجال السياسة، التي أعدت من أجل مؤتمر نيودلهي، هي أيضا خطوة طيبة في تعاوننا الثري المشترك.

وسأتناول بإيجاز التفاعل القائم بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. إن الهند تعتقد دائما أن مشاركة أعضاء البرلمانات - من الحكومات ومن الأحزاب المعارضة على حد سواء - في الاجتماعات، والمؤتمرات، ومؤتمرات القمة التابعة للأمم المتحدة، ضرورية لتتعرف الأمم المتحدة على مختلف رغباتنا "نحن الشعوب" التي

تمثلنا الأمم المتحدة. وإن الوفود الهندية التي تأتي إلى جميع الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة، فضلا عن المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة، تتضمن أعضاء في برلماننا. بالإضافة إلى ذلك، يهتم برلماننا أيضا اهتماما نشطا بمداولات المجتمع الدولي في هذا المحفل، ويعزز القوانين الوطنية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا تمشيا مع المداولات الدولية، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتطلب، من أجل استمرار نجاحه، وجود أمم متحدة فعالة ونشطة وحديثة ومصلحة، تستجيب لشواغل الأغلبية الساحقة من أعضائها، أي البلدان النامية. لذلك نؤيد التدابير الأخيرة التي ينظر المجتمع الدولي في اتخاذها من أجل إعادة تنشيط الأمم المتحدة وتعزيزها. ومع ذلك، لا يمكن للإصلاحات أن تحل محل توفير الموارد الكافية للأمم المتحدة بغية الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها. ولا يمكنها أن تكون مجرد ممارسة لخفض التكاليف. وفي هذا السياق، أذكر بأن عدة مؤتمرات للاتحاد البرلماني الدولي طلبت إلى المجتمع الدولي أن يوفر للأمم المتحدة الموارد المالية والبشرية والتقنية المطلوبة. ويحدونا الأمل في أن تتوفر هذه الموارد قريبا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن سرور وفد بلادي إزاء المرحلة الراهنة من التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن يتكثف هذا التعاون ويتعزز أيضا في السنوات المقبلة. والهند ستكون على استعداد للاضطلاع بدورها في العملية، اعتقادا منها أن ذلك ليس سعيا والتزاما منا فحسب، بل هو واجب علينا أيضا لتعزيز مجتمع عالمي أفضل يكون مزدهرا عن طريق تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا السياق أوصي الجمعية بأن تعتمد بالإجماع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.9 الذي قدمه عدد كبير من وفودنا.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلادي من بين مقدمي مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وفي هذا الصدد، أؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأسبانيا وعرض فيه مشروع القرار قيد النظر.

اسمحوا لي أن أبدأ بياني الموجز بالإعراب عن تقديري للأمين العام على الوثيقة A/52/456 التي تقدم حسابا واضحا عن أنشطة التعاون القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ويسعنا أن نرى من ذلك التقرير أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل بنشاط على تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية. وإن الاتحاد البرلماني الدولي الذي يتألف من ممثلين منتخبين عن شعوب العالم، يساعد، بطريقة رائعة، على تقريب مُثُل الأمم المتحدة إلى المجتمعات العالمية. وهذا صحيح تماما نظرا لحقيقة أن الوفود الوطنية التي تحضر مختلف الاجتماعات التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي تستمد تمثيلها من الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة على حد سواء.

ويلاحظ الأمين العام بحق، في ملاحظاته الختامية الواردة في الوثيقة A/52/456، أن البرلمانيين مجموعة رئيسية ضمن الدوائر المتزايدة الأهمية لدى الأمم المتحدة التي تستدعي اهتماما خاصا. ويستطرد الأمين العام ليخلص إلى القول إن للاتحاد البرلماني الدولي دورا رئيسيا يضطلع به سعيا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. وإزاء تلك الخلفية، يحدو وفد بلادي الأمل في أن يلقى مشروع القرار المعروض علينا موافقة هذه الجمعية بالإجماع.

السيد بترلة (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لامتياز لي أن أتكلم عن مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي دعما للنهوض بعملية تفتح آفاقا جديدة أمام التعاون الدولي وترسيخها.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ولرئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد ميغيل أنجيل مارتينيز، ممثل اسبانيا، على الجهود التي يبذلانها من أجل تعزيز وتكثيف العلاقة بين المنظمتين. وأود أن أعرب عن هذا التقدير أيضا لجمهورية مصر على إسهاماتها البارزة المتواصلة في ذلك المجال.

إن التوقيع على الاتفاق بين المنظمتين بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ قد مكن من انطلاق التعاون المتنامي بين

كلا المنظمتين الأمر الذي سيجعلنا أكثر قربا من تحقيق مقاصد وأهداف كلا المنظمتين. ويتمثل الهدف في الانطلاق على مسار يفضي بنا إلى تعزيز الأمم المتحدة ويسهم في توطيد دعائم الديمقراطية داخل الدول - وهما مسألتان تعلق الأرجنتين عليهما أهمية خاصة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام الذي أشار بإيجاز إلى الدعم المقدم من الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة لمسائل هامة. ومن بينها المساعي الحميدة في قبرص والدعم المقدم للأنشطة الرامية إلى فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي ميدان تعزيز الديمقراطية يسرنا أن نلحظ أن الاتحاد البرلماني الدولي ما برح يزود الأمم المتحدة بدعم متزايد في شكل مساعدة تقنية وخدمات استشارية للبرلمانات الوطنية.

وهذا التعاون يشمل أيضا متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وقد اشترك الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد وعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجلسات لجنة التنمية المستدامة لعام ١٩٩٧. واستنادا إلى دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٦، قدم الاتحاد تقييما عالميا للعمل البرلماني في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ومشروع القرار A/52/L.9 يتفق تماما مع السيناريو الدولي الموجه لتحقيق أهداف الديمقراطية التمثيلية والحركة البرلمانية. ولكل هذه الأسباب، انضمت الأرجنتين إلى مقدمي مشروع القرار الذي عرضه علينا منذ قليل وبمنتهى الوضوح والبلاغة ممثل أسبانيا، والذي أيده ممثلا الهند وزامبيا. ونحن مقتنعون بأننا بهذا الأسلوب يمكننا أن نسهم في تعزيز الأهداف النبيلة المشتركة التي توحد المجتمع الدولي.

السيد ياكوفليف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الأهداف الواردة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي - ألا وهي توحيد البرلمانيين من أجل كفالة الاشتراك الواسع للدول في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي ترسيخ المؤسسات التمثيلية والدفاع عن حقوق الإنسان تنسجم عموما وأماني الأمم المتحدة.

وإن العلاقة بين المنظمتين علاقة عريقة. فما فتئ ممثلو الاتحاد، على مدى سنوات طويلة، يشتركون اشتراكا نشطا في المناسبات الرئيسية للأمم المتحدة وهيئات منظومة الأمم المتحدة. وقد بدت الجلسات السنوية التي يعقدها الأعضاء البرلمانيون في وفود الدول إلى الجمعية العامة تقليدا طيبا وفتحت بُعدا جديدا في الحوار مع الأمم المتحدة. كما نشيد بالاتصالات بين المنظمتين في المناسبات الدولية الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين. والتغذية المرتدة هامة أيضا، وهنا استشهد بالعدد المتزايد من الاجتماعات الدولية والإقليمية للبرلمانيين، بمشاركة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

لقد شكّل اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الموقع في تموز/يوليه ١٩٩٦ مرحلة جديدة في العلاقة بين هاتين المنظمتين الدوليتين الموثوق بهما وأعطى زخما قويا للجهود الرامية إلى تحسين هذا التعاون وتوسيعه. ويكتسي هذا أهمية خاصة نظرا لعملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة، ويتمثل أحد المجالات الهامة لهذا الإصلاح في تعزيز التعاون بين المنظمة والمجتمع المدني. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يسهم في هذا المجال أيضا.

ومن بين مجالات التفاعل العملي بين المنظمتين تقديم الأمم المتحدة المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبرلمانات المحلية في البلدان التي تحتاج إلى هذه المساعدة. وقد بدأت الاتصالات الوثيقة بين الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحقق نتائج ملموسة وأشير إلى أن البرنامج يقدم الدعم المالي للاتحاد في برامجه الرامية إلى دعم الحكم السليم. وبإمكاننا أن نتوقع نتائج مماثلة في ضوء الاتفاقات الأخيرة بين الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. إن حقوق الإنسان والبيئة والمخدرات والصراعات المسلحة وتحديات أخرى لأمن الدول والأفراد هي محط الاهتمام في الأمم المتحدة وفي محافل الاتحاد البرلماني الدولي.

والمؤتمر البرلماني الدولي المئوي الذي سيعقد في روسيا في عام ١٩٩٨ ليس استثناء من ذلك. هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها المؤتمر في بلدنا ويتوقع

البرلمانيون الروس مبادرات جديدة هامـــة لتحسين الصلات والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وإن انعقاد هذا المؤتمر عشية الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمكن أن يكون حافزا هاما للأفكار والمقترحات الرامية إلى زيادة حسنة بالمسؤولية إزاء حماية قيمة الإنسان وكفالة أمن جميع الأفراد. لقد كان هذا هو فحوى القرارات التي اتخذت في المؤتمر البرلماني الدولي في القاهرة مؤخرا.

وإن مشاركة الاتحاد في المجالات الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة لها أثر طيب أيضا على التفاعل الإقليمي ودون الإقليمي بين البرلمانات. وإن الجمعية البرلمانية لرابطة دول الكمنولث التي تجتمع بشكل دوري في سانت بطرسبرغ وفرت الخبرات في المسائل ذات الأولوية العالية بالنسبة للأمم المتحدة. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على إنشائها ثبت أن الجمعية البرلمانية مشارك فعال في العمليات الدولية وأنها منظمة يمكن أن تقدم إسهاما حقيقيا في حل المشاكل الخطيرة للسلم والأمن بما في ذلك في الجهود الرامية إلى إزالة جيوب التوتر في أبخازيا ومنطقة ترانسدنيستر وناغورني كاراباخ.

وإن الجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة قد وضعت واعتمدت مدونات جنائية إجرائية وتنفيذية نموذجية وتشريعات نموذجية لمكافحة الجريمة المنظمة. وهذا يدلل بوضوح على أن رابطة الدول المستقلة تنفذ توصيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتقوم الجمعية البرلمانية بإقامة وتنمية الاتصالات مع منظمات برلمانية دولية مثل الاتحاد البرلماني والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس شمال أوروبا.

ومدينة سانت بطرسبرغ التي تعرف تقليديا بأنها العاصمة الشمالية لروسيا بدأت الاستعداد للاحتفال بذكرى إنشائها الـ ٣٠٠. وما فتئت تلعب دورا تاريخيا في التقريب بين الشعوب والثقافات، ومواطنوها ليسوا غير مبالين بالجهود الرامية إلى مكافحة أحد أبشع التهديدات وأقصد التهديد الموجه للبيئة الذي يصعب الإحساس به في البداية ولكن تبعاته فظيعة. وهو يقتضي القيام فورا بوضع وتنفيذ مجموعة كاملة من التدابير للحيلولة دون تدمير جميع أشكال الحياة على كوكب الأرض.

وبوصفي حاكما لمدينة سانت بطرسبرغ، أود أن أعلمكم عن البرنامج الجديد لمدينتي المسمى ببرنامج "الخوذ الخُضر"، وهو يشمل إقامة وحـــدات متخصصة لمكافحـــة الأخطـــار الإيكولوجية. وهذه فـــي اعتقادي ليست مهمة ملحّة فحسب بل أيضـــا الواجب الأخلاقـــي للبشرية.

السيدة راميرو - لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في العام الماضي، وأثناء الدورة الحادية والخمسين، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧/٥١، الذي رحب، في جملة أمور، بإبرام اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد حقق هذا الاتفاق الثمار التي تتوق إليها حكومتي، وغيرها من الحكومات، منذ أمد طويل، وهي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وزيادته، وإضفاء الطابع الرسمي عليه.

لقد أثبت اتفاق التعاون هذا أنه خطوة هامة صوب فتح مجالات جديدة للتعاون والتكامل والتعاضد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في معالجة المشاكل العالمية. كما أنه يؤكد مجددا على دعم الاتحاد البرلماني الدولي المستمر للأمم المتحدة وإقراره لمقاصدها ومبادئها، وعلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية للإنسانية.

وفي هذا الصدد، ثبت أن اتفاق التعاون كان حافزا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، كما هو وارد في تقرير الأمين العام عن هذا البند، وهو تقرير طُلب إليه في القرار ٧/٥١ أن يقدمه. واتسع نطاق التعاون ليشمل مسائل عالمية رئيسية مثل السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية، ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن المسائل الإنمائية. وقد سُرت الفلبين بوجه خاص نتيجة للدعم الذي قدمه الاتحاد للجهود الرامية إلى فرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد.

وفي الاجتماع الذي عقد مؤخرا في القاهرة، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي أيضا توصيات من أجل اتخاذ إجراءات برلمانية فيما يتعلق بعمل الأطفال، والاستغلال التجاري وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال، وحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولا شك في أن

هذه التوصيات ستسهم في جهود الأمم المتحدة والجهود الوطنية لمكافحة هذه الآفات. كما عزز الاتحاد، من خلال مختلف الاقتراحات والأنشطة، جهود الأمم المتحدة للنهوض بمركز المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

وإن الإجراءات الأخيرة التي ذكرتها بمثابة توضيحات هامة لحقيقة أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ينطوي على إمكانيات كبيرة لمعالجة المجالات الرئيسية ذات الاهتمام العالمي.

إن الدور المتزايد الأهمية للمجتمع المدني في تعزيز التعاون الدولي ينبغي أيضا تعزيزه من خلال آلية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. فأي سبيل آخر يمكن من خلاله التعبير عن إرادة الشعوب على المستوى الدولي وفي الأمم المتحدة أفضل من التعبير عنه من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يتكون من ممثلين منتخبين من الشعب؟ وفي الوقت ذاته، أي طريقة أفضل لنشر المواضيع التي تدرسها الأمم المتحدة على المستوى الشعبي من نشرها من خلال الاتحاد البرلماني الدولي؟ هذه ليست أسئلة بلاغية، بل هي رأي آمل أن يعمل به قريبا في المناقشات الرئيسية للقضايا والمشاكل العالمية.

وأخيرا، تؤيد الفلبين بقوة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وتوصي الجمعية العامة بأن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار المقدم بشأن هذا البند، والذي تشارك بلادي في تقديمه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أتناول البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

إن الاتحاد البرلماني منظمة تضم برلمانات وطنية تمثل شعوبها في إطار هيكل الدولة. وإن الاتحاد، الذي يضم في عضويته ما لا يقل عن ١٣٧ برلمانا وطنيا من كل منطقة من مناطق العالم وسلسلة مديدة من الأجهزة التشريعية، تمثل قطاعا عريضا من الرأي العام الجماعي.

وكما ندرك جميعا، يسن أعضاء البرلمانات الوطنية القوانين الوطنية ويشرفون على أنشطة حكوماتهم. وبازدياد ترابط الدول، تلعب البرلمانات دورا متزايد الأهمية في رسم السياسات الوطنية والخارجية، بما فيها السياسات التي تعالج التعاون الدولي. وهي تدرس المعاهدات وتدمج القوانين الدولية في نظمها القانونية الوطنية، وتؤثر بطريقة تصريف حكوماتها للسياسات الخارجية.

إن الاتحاد البرلماني الدولي منذ تأسيسه في عام ١٨٨٩ وهو يسهم إسهاما قيما في نشر الديمقراطية التمثيلية وتعزيز السلم في مختلف أنحاء العالم. وتسعى أنشطته إلى صون السلم، وتعزيز الديمقراطية، والنهوض بحقوق الإنسان وحرياته، وكلها من أهداف الأمم المتحدة.

وانطلاقا من هذه الأهداف المتماثلة، يعتقد وفدي أن من الطبيعي أن يسعى الاتحاد والأمم المتحدة إلى إقامة تعاون أوثق فيما بينهما. فالمنظمتان، كلتاهما، تتمتعان بوزن هائل في الشؤون الدولية، والتعاون الأوثق فيما بينهما سيحسن بالتأكيد من فعاليتهما وقدرتهما على تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

وحيث أن البرلمانيين على اتصال مستمر مع المواطنين الذين يمثلونهم، فإننا نعتقد أيضا أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد يمكن أن يكفل التعبير بوضوح عن إرادة الشعوب على المستوى الدولي.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أنه أحرز في العام الماضي تقدم كبير في الجهود التي تبذلها المنظمتان لإقامة روابط أوثق للتعاون. ونرحب بشكل خاص بالاتفاقين اللذين توصل إليهما الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (A/52/456). ويحدونا الأمل في أن يعزز التنسيق فيما بين المؤسسات من خلال إبرام اتفاقات جديدة مماثلة بين الاتحاد وبقية أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

وكما ندرك جميعا، تمر الأمم المتحدة في مرحلة تتسم ببذل جهود جهيدة للتكيف من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية أكبر. وفي شهر تموز/يوليه الماضي قدم الأمين العام مقترحاته لإصلاح الأمم المتحدة في الوثيقة A/51/950. وفي تلك الوثيقة

شدد الأمين العام على أن البرلمانيين دوائر أساسية متزايدة الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة.

إننا نتشاطر هذا الرأي، ونحن على اقتناع بأن البرلمانيين الوطنيين العاملين معا على المستوى الدولي يضطلعون بدور رئيسي في المساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يراعي الحاجة إلى تعبئة الإرادة السياسية للبرلمانيين في الوقت الذي تدور فيه المداولات حول إصلاح الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ ٩٧ المعقود في سول في نيسان/أبريل الماضي سلَّم بالحاجة إلى مؤازرة البرلمانات الوطنية للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال اعتماده لقرار معنون "التعاون من أجل إحلال الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومن أجل احترام جميع أشكال سيادة الدول واستقلالها".

وعلاوة على ذلك، وكما جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/456، أكد أيضا الكثير من القرارات الأخرى المتخذة في سيول - بشأن التنمية المستدامة، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والصراعات الإقليمية - على أهمية التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في معالجة القضايا العالمية الملحَّة.

وفي الواقع كان موضوع التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة واحدا من الموضوعات الرئيسية خلال دورة المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي التي استغرقت أسبوعا، والتي جمعت في سول ٥٧٢ عضوا برلمانيا يمثلون ١١٨ بلدا وممثلين من ٢٥ وفدا مراقبا. ونحن نرحب بالبيانين اللذين صدرا عن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن نواياهما لتعزيز التعاون بينهما، ونتطلع إلى هذه النوايا لتؤتي ثمارها بالكامل.

ويسر وفدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار الخاص بـ "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ونتطلع إلى أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء. وأخيرا، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأعراب عن خالص تقديري للوفد الإسباني للدور الرائد الذي لعبه في تقديم مشروع القرار الهام هذا.

السيدة بن يدر (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الأمم المتحدة منذ إنشائها في فترة صعبة عملت بلا كلل من أجل السلام. وساعدت أيضا في تمهيد الطريق أمام حركات التحرر الوطنية في جميع مناطق العالم. ووجهت الكثير من عملها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة. ولكي تستجيب الأمم المتحدة لمطالب المجتمع الدولي على نحو أفضل، ظلت تصلح نفسها باستمرار لتؤدي مهمتها النبيلة بوصفها عاملا للتغيير والتقدم لأمم وشعوب العالم.

ومطمح الأمم المتحدة إلى اكتساب الطابع العالمي وطبيعة ولايتها الشاملة يجعلان منها منتدى فريدا لا غنى عنه، يتيح للحكومات فرصة العمل معا للقيام بالمساعي المشتركة لتعبئة الطاقات والموارد الضرورية لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها. وقد أسفرت قدرة المنظمة على التقريب بين الناس عن نتائج رائعة في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه، والمساواة بين الجنسين والمساواة داخل المجموعة السكانية، وإحلال السلم، والأمن، ونزع السلاح.

وعززت المنظمة حضورها من خلال إنشاء هيئات متخصصة أناطت بها مسؤولية دعم الجهود الدولية لمكافحة الأمية، والفقر والمرض، موطدة بذلك أسس السلم والتعاون الدوليين وفاتحة أفضل الطرق لجعل التقدم بكل أبعاده في متناول الشعوب التي تسعى إليه. وانعكس هذا النهج في الاتفاقيات والأعمال والاتفاقات التي أنجزتها الأمم المتحدة في شتى الميادين، مع مجموعة متنوعة من المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا السياق أحيي الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي للاتفاقية التي أبرماها قبل أقل من عامين، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتتيح لي مناسبة نظرنا في البند ٢٩ من جدول الأعمال بشأن التعاون بين هذه المنظمة الحكومية الدولية - الاتحاد البرلماني الدولي - وبين المنظمة العالمية فرصة طيبة لاتطرق في هذه الجمعية إلى بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها كلا المنظمتين في هذا الإطار في مجالات النهوض بالسلم

والأمـــن، وتعـــزيز الديمقراطية التمثيلية، وأخيرا متابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن، فإن أول جانب سأتطرق إليه يتصل بالإسهام الكبير للاتحاد البرلماني الدولي في جهود الأمم المتحدة المبذولة لغرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتحقيقا لهذه الغاية ظل الاتحاد البرلماني الدولي طيلة عام ١٩٩٦ وهذا العام يدرس الخطوات التي يمكن أن يتخذها للمساعدة في حظر هذه الألغام وإبرام معاهدة ملزمة لجميع الدول الأعضاء في هذا المجال. واستمر الاتحاد البرلماني الدولي أيضا في بذل جهوده على المستوى البرلماني للمساعدة في استتباب السلم والتطبيع في حالات الصراع في العديد من البلدان التي تعرض فيها السلام المدني لاضطراب خطير، سواء أكان ذلك في ألبانيا أم في البلدان الأفريقية، وخاصة في منطقة البحيرات العظمى.

وظل الاتحاد البرلماني الدولي في نفس الوقت، كما كان شأنه في الماضي، يتابع عن كثب الحالة في قبرص. إلا أن المجال الذي قدم فيه الاتحاد البرلماني الدولي أبرز اسهاماته هو بلا شك النهوض بالديمقراطية التمثيلية. وبهذا المعنى ظل الاتحاد يتعاون بتوفير المعونة الفنية للأمم المتحدة لمساعدة برلمانات البلدان النامية على تقوية هياكلها، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٩٧ اشترك الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رعاية محفل للبرلمانيين ضم أعضاء من برلمانات من نحو ٧٥ بلدا. وأسهم الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمره العام الأخير المعقود في القاهرة في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في جهود الأمم المتحدة المبذولة للاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد اتخذ هذا الإسهام شكل قرار يدعو إلى اتخاذ إجراءات لتوفير الدعم لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ودعا هذا النص أيضا البرلمانات إلى كفالة سرعة التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتعهد البرلمانيون أيضا بالعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والمعايير الواردة في تلك الصكوك بغية تنفيذها بالكامل.

وأتاح المؤتمر البرلماني الدولي في القاهرة فرصة طيبة لاعتماد توصيات لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. وتركز الاجتماع على المسائل المتعلقة بالأطفال، مثل عمل الأطفال، واستغلال الأطفال - وفي

نفس المجال الهام للغاية المتمثل في النهوض بالديمقراطية التمثيلية، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إعلانا عالميا بشأن الديمقراطية. ويرسي هذا الإعلان المبادئ الأساسية والمعايير لممارسة الحكم الديمقراطي.

وأما المجال الثالث الذي ركز عليه البرلمانيون اهتمامهم في عام ١٩٩٧ فكان متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ويسعدني أن ألاحظ في هذا الصدد أن أنشطة البرلمانات الوطنية في هذا المجال تتماشى مع تركيز الأمم المتحدة. وفي الواقع أن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المكرسة للنظر في جدول أعمال القرن ٢١، أكدت على أن مشاركة الجمعيات التشريعية الوطنية لا غنى عنها من أجل النهوض بعمليات المشاركة في مجال التنمية الاقتصادية والاجماعية. وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نرحب بمساهمة البرلمانيين في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ومختلف الأحداث التي نتجت عنه. وفي عام ١٩٩٦ اتخذت الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تدابير مشتركة لمتابعة وتنفيذ النصوص المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٦ بتنظيم اجتماع في نيويورك حدد المشاركون فيه تدابير العمل ذات الأولوية لمعالجة القضاء على الفقر وبلوغ هدف العمالة الكاملة وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

وثمة مجال آخر أود أن أشير إليه هو النهوض بالمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية. واضطلع البرلمانيون بدور نشط أثناء العمل التحضيري للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبأنشطة متعددة تركز على جملة أمور منها مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، والعمليات الانتخابية، ودورهن في البرلمانات الوطنية.

وقام الاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا، بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للأغذية في ١٩٩٧، بعقد اجتماع في "عيد البرلمانيين" نظم بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتناول أساسا الافتقار إلى الأمن الغذائي وأسبابه الجذرية ومتابعة نتائج مؤتمر القمة. واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إعلانا تأييدا لمؤتمر القمة، وأعلن عن عزمه على إنشاء آلية للمتابعة البرلمانية لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في روما.

وإن تزايد اشتراك البرلمانيين في الشؤون الدولية، الذي أوجزته من قبل، ما فتئ يزداد قوة ورسوخا في موازاة الخطوط التي حددتها الأمم المتحدة لإعطاء زخم لاشتراك المجتمع المدني في الأنشطة الدولية. ويتجسد هذا الاهتمام بصورة ملموسة في القرارات التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الأخيرة في القاهرة - وهي قرارات تشمل تعزيز العلاقات بين البرلمان والشعب لضمان ديمقراطية مستدامة ومواضيع متباينة وهامة مثل العمالة والعولمة، وحماية الأطفال، ومبادئ وعناصر الديمقراطية العالمية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويفتخر بلدي بمشاركته النشطة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. ونحن نؤيد تأييدا قويا التعاون بين الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة، ونشعر اليوم بالسعادة لرؤية الدينامية الجديدة التي أعطاها الاتحاد لعلاقته مع أسرة الأمم المتحدة - وهي دينامية تتجسد في زيادة اتفاقات التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والوكالات المتخصصة. وأشير هنا إلى الاتفاقات التي أُبرمت مؤخرا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

إننا نتفق مع الأمين العام في ما أورده في تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من أن البرلمانات الوطنية التي تعمل من خلال الاتحاد البرلماني الدولي

"عليها أن تقوم بدور هام في السعي إلى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة". (A/52/456، الفقرة ٢٠)

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إيطاليا هي إحدى الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، وتود أن تضم صوتها إلى أصوات من أعربوا عن تأييدهم القوي لهذه الوثيقة. ويشير مشروع القرار مع التقدير إلى ازدياد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ويوصي بزيادة تعزيز هذا التعاون في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. لقد عرض الممثل الدائم لأسبانيا، السفير إينوسنسيو أرياس، مشروع القرار بأوضح وأشمل طريقة. ونحن ممتنون له بوجه خاص على نجاحه في تجميع ١٠٠ مشارك في

تقديمه، أي أكثر من ١٥ مشاركا عما كان عليه الحال في العام الماضي. ونظرا لعدد المشاركين المرتفع، والكبير بصورة استثنائية، فإننا على ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويشير تقرير الأمين العام (A/52/456)، المقدم عملا بقرار العام الماضي، إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تعزز بشكل أكبر منذ إبرام اتفاق التعاون في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. كذلك يقدم التقرير العديد من الأمثلة على المجالات التي تضطلع فيها المنظمتان الآن بأعمال مشتركة ومتعاضدة على نحو متبادل، وبخاصة في مجالات صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية وأعمال المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. إن إيطاليا ترحب بهذه التطورات. والبرلمانات الوطنية مدعوة إلى الاضطلاع بدور متزايد على الدوام في التعاون الدولي. ويجب ألا يغيب عن بالنا أبدا أن مُثُل الديمقراطية التي تجسدها البرلمانات ينبغي أن تلهم وتحكم العلاقات ليس فقط داخل الدول، وإنما أيضا فيما بينها. وإيطاليا تتمسك بصورة خاصة بهذه القيمة، وترى إلى الاتحاد البرلماني الدولي منظمة أساسية في تأكيد الديمقراطية في المجتمع الدولي اليوم، وكذلك، بطبيعة الحال، داخل منظومة الأمم المتحدة.

وننوه مع التقدير العميق بنتائج مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعقود في سيول في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي تلك المناسبة، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي عددا من القرارات الهامة التي تتناول مسائل تتعلق بالأمم المتحدة، وبخاصة، مسائل الأمن وحالات الطوارئ، كتلك التي كانت سائدة آنذاك في كل من ألبانيا وما كان يعرف حينها بزائير. وعلاوة على ذلك، نود أيضا أن نشيد بدعم الاتحاد البرلماني الدولي للحملة التي تستهدف ضمان فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية التمثيلية، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أسفر فعلا عن نتائج بالغة الأهمية، لا سيما في مجالات مشاركة المرأة في الحياة السياسية - ولقد أسعدنا أن نرى عددة سيدات يخاطبن الجمعية العامة - وتوفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبرلمانات، والحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا المضمار الأخير، اتسم اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي في القاهرة، بأهمية خاصة، إذ أنه أرسى الأساس لمبادرات ملموسة تستهدف ضمان التصديق الفوري من جانب البرلمانات على معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والتطبيق الوطني لمعايير حقوق الإنسان الدولية وحماية الأطفال. وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة إعلانا عالميا بشأن الديمقراطية يتضمن العناصر الأساسية لممارسة الحكم الديمقراطي ومعالجة البُعد الدولي للديمقراطية.

إن سجل الاتحاد البرلماني الدولي في متابعة المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة يثير الإعجاب بنفس القدر. فهو يوضح مقدار ما يمكن أن يحققه التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة من فوائد لكل من المؤسستين. وتقرير الأمين العام يذكر بمختلف مبادرات الاتحاد الهادفة إلى تعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٧ المنعقد في روما. وقد جرى تشجيع البرلمانات على اعتماد تشريعات امتثالا للالتزامات التي قطعت في هذه المؤتمرات، وأنشئت لرصد الأعمال البرلمانية في المجالات المعنية. وغني عن القول إن هذا يشكل إسهاما قيما من جانب الاتحاد في أنشطة الأمم المتحدة، ويعمل في نهاية المطاف على التأكيد من جديد على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى تنفيذها.

وختاما، أود أن أعرب من جديد عن تأييد إيطاليا الكامل لأعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وللزيادة المتواصلة في تعاونه مع الأمم المتحدة على أساس اتفاق العام الماضي. والمثل العليا للحرية والديمقراطية، التي تعبر عنها البرلمانات أسمى تعبير، لا تزال أفضل ضمان للنجاح الدائم لهذه الشراكة.

السيد البرادعي (مصر): للسنة الثالثة على التوالي، تناقش الجمعية العامة البند ٢٩ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، للنظر في المساهمات التي قدمتها وستقدمها المنظمتان،

ودعم هذا التعاون بما يكفل المشاركة الفعالة للبرلمانات في دعم أنشطة الأمم المتحدة في كافة مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من مجالات عمليات حفظ السلام ومهام الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد تسوية النزاع.

ويسعدني أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السيد ميغيل أنجل مارتينيز على انتخابه لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماع الناجح للمجلس التنفيذي للاتحاد، الذي عقد في القاهرة، وأن أتمنى له استمرار النجاح في رئاسة الاتحاد، وفي تحقيق أقصى امكانيات التعاون بينه وبين الأمم المتحدة. كما أتقدم بالتهنئة لسعادة الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس البرلمان المصري، على مجهوداته البناءة خلال توليه رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي في دعم أنشطة الاتحاد، وخاصة في المبادرة بوضع حجر الأساس للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الأمر الذي نناقشه اليوم في إطار هذا البند وأشكر أيضا سعادة السيد بيير كورنيون، السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولي، على جهوده الدؤوبة وسعيه المستمر لتطوير أداء الاتحاد وتعزيز أنشطته وتعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة.

لقد رحبت الجمعية العامة بقرارها ٧/٥١ الصادر بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بإبرام اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، واعتبرت أن التوقيع عليه يشكل خطوة هامة نحو زيادة التعاون وتعزيزه بين المنظمتين. ويوضح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة هذا العام حول هذا البند، أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قد تعزز منذ إبرام اتفاق التعاون، وأن الفترة التالية لتوقيع الاتفاق شهدت عدة أمثلة تضطلع فيها المنظمتان بإجراءات مشتركة وذات تأييد متبادل.

وقبل أن أتطرق لمناقشة الجوانب الموضوعية للتقرير، أود أن أعرب عن تقدير وفد مصر للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لتقريره الشامل حول هذا البند، ولجهوده الدؤوبة نحو تعزيز تعاون المنظمة مع الاتحاد البرلماني الدولي، وأن أشيد أيضا بالجهود التي بذلها سلفه، الدكتور بطرس غالى، في وضع الإطار العام لهذا التعاون من خلال اتفاق التعاون بين المنظمتين.

إن المناقشات التي جرت في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في سيول حول قضايا الأمن بصفة عامة وعلاقتها بتعزيز السلام والأمن الدوليين، وحول الحالات الطارئة في كل من ألبانيا، وما كان في ذلك الوقت زائير، وحول مشكلة قبرص، وحول عمليات حفظ السلام في هايتي، وحول الحظر العالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد تعتبر أمثلة حية لإمكانيات التعاون البناء بين المنظمتين. وإذا كان الاتحاد البرلماني الدولي قد بادر من جانبه بمناقشة هذه الموضوعات، وتقديم الدعم اللازم لأنشطة الأمم المتحدة بشأنها، فإننا نرى أهمية في أن يستمر دور الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم الدعم للأمم المتحدة في عدد إضافي من القضايا، خاصة القضايا المزمنة التي تحول فيها الخلافات بين طوائف الشعب الواحد دون قيام الأمم المتحدة بدورها المنشود، مثل أفغانستان والصومال وغيرها من القضايا التي مما لا شك فيه أن مشاركة البرلمانيين في محاولة حلها ستسهل من أداء الأمم المتحدة لمهامها.

وفي نفس الإطار، فإن اعتماد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لخمس وثائق رئيسية تهدف إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة، لهو تحرك يؤكد مفهوم التعاون بين المنظمتين. فالإعلان العالمي عن الديمقراطية، الذي استند إلى دراسة مشتركة قام بها الاتحاد مع منظمة اليونسكو وفريق من الخبراء الدوليين، يعتبر سابقة برلمانية يجب استثمارها. كذلك، فإن اعتماد مجلس الاتحاد لقرارات يوصي فيها باتخاذ إجراءات برلمانية في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويدعو البرلمانات إلى توفير الدعم لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ويوصي أيضا باتخاذ إجراءات برلمانية فيما يتعلق بعمالة الأطفال، والاستغلال التجاري والجنسي لهم، وحمايتهم في حالات النزاع المسلح - كل هذه القرارات من شأنها تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في هذه المجالات.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك مجهودات الاتحاد البرلماني في مجالات البيئة والتنمية، والأغذية والزراعة، وفي مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز مركز المرأة أيضا، يتضح أننا أمام مجالات عدة للتعاون بين المنظمتين يتعين تعزيزها واستثمارها لتحقيق الغايات المشتركة للمنظمتين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الخليفة (قطر).

لقد شاركنا في العام الماضي في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي على هامش الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان من بين موضوعاته الرئيسية جهود الأمم المتحدة في نشر الديمقراطية. كما عقد الاتحاد اجتماعا آخر في تموز/يوليه الماضي حول الإدارة الجيدة من أجل تحقيق الديمقراطية والعدل. وإذا كنا بتواجدنا هنا نمثل رموزا واضحة للأداء الديمقراطي في بلادنا جميعا، فإنه من العسير علينا أن نتحدث في هذه الموضوعات التي تدور كلها في فلك الديمقراطية بينما نشعر أن المكان الذي يستضيفنا والذي يمثل كل دول الأرض يفتقد إلى الأداء الديمقراطي، خاصة في واحد من أهم أجهزته وهو مجلس الأمن، الذي نشعر بقلق شديد إزاء نتائجه وقراراته التي نراها تتخذ بعيدا عن المعايير الديمقراطية، سواء من خلال عدم التمثيل المتوازن لقارات العالم، أو استخدام حق النقض (الفيتو) الذي رأيناه يستخدم أو يلوح باستخدامه ضد قرارات تتمتع بالإجماع من باقي أعضاء المجلس.

إننا نعلم أن الأمم المتحدة لا تملك إلا تنفيذ ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. لهذا، فإننا ندعو دول العالم إلى النظر بجدية في تعديل هذا الميثاق، بما يساير الظروف الدولية الحالية التي اختلفت كليا مع الظروف التي أحاطت بالميثاق الحالي وقت إقراره، حتى ننهي بهذا التعديل الاحباطات التي تواجه شعوب العالم عندما تجد أن تلك الممارسات البعيدة عن المعايير الديمقراطية تسلب جوهر الهدف السامي الذي من أجله التقت إرادة شعوب العالم على إنشاء الأمم المتحدة، وبالتالي تفتقد المصداقية في أداء وقرارات أكبر المنظمات الدولية.

كما أننا كبرلمانيين نشعر بقلق شديد من أن المبادئ والمعايير التي حددها الميثاق بشأن حالات انتهاك السلم والأمن الدوليين لا تنفذ بعدالة وموضوعية، أي دون تمييز أو ازدواجية في التعامل مع الحالات المتشابهة، وهو ما يعتبر من أهم مواطن الضعف التي أضرت أيضا بمصداقية المنظمة الدولية في السنوات الأخيرة.

إننا نعلم أن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة قد تزايدت وتشعبت في الفترة الأخيرة. فبالإضافة إلى عدم الاستقرار الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، هناك اتساع بؤر التوتر والصراع فيما بين الدول وفي داخلها. واندلاع الصراعات العرقية والقبلية والطائفية، وازدياد مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الإرهاب، واتساع نطاقه كظاهرة دولية تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين.

وإزاء هذا التشعب في التحديات، فإن برلمانات العالم يجب عليها الاهتمام بنظر القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، مثل نزع السلاح والتنمية وحماية المرأة والطفل وحماية البيئة، وأيضا المشكلات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة وسبل إسهام الحكومات في معالجتها.

ويجب بالضرورة أيضا أن تقوم البرلمانات في الدول التي لم تسدد التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالدفع نحو الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد ودون شروط تتعلق بأداء الأمم المتحدة لمهامها.

كما اقترح بالتحديد أن تكون التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وكيفية مواجهتها موضوعا يطرح للمناقشة في برلمانات العالم كله هذا العام، حتى يعمل أعضاء البرلمانات على دفع حكوماتهم لبذل مزيد من الجهود نحو المساعدة في مواجهة هذه التحديات؛ حيث لا يخفى ما لهذه المناقشات بصفة عامة من أهمية قصوى في خلق رأي عام قوي يدعم جهود المنظمة الدولية في تحقيق أهدافها.

إن الشعبة البرلمانية المصرية تعي أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في كافة المجالات. ولئن كنت قد أعربت عن بعض الشواغل التي تراودنا كبرلمانيين مصريين، فإننا سنقف دائما وراء أي مجهودات رامية إلى جعل الأمم المحتدة أكثر فاعلية وأكثر ديمقراطية.

السيدة تان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم وفد سنغافورة في إطار هذا البند من جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي." وبادئ ذي بدء، يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل (A/52/456). وأود أيضا أن أشكر السيد إنوسينسيو أرياس، ممثل أسبانيا، على عرضه مشروع القرار A/52/L.9.

بعد مضي ما يزيد على عام منذ توقيع ميثاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، يسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه أحرز تقدم كبير في تعزيز التعاون بين المنظمتين. وقائمة الخطوات والإجراءات الملموسة المفصلة في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قائمة مثيرة للإعجاب. ويسرنا بشكل خاص أن هذا التعاون وسّع ليشمل إجراءات تشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهذا في صميم عمل الاتحاد البرلماني الدولي الهادف إلى النهوض بالتمثيل الديمقراطي. ونرحب أيضا بمجال تعاون جديد آخر هو زيادة الدعم الذي تتلقاه الأمم المتحدة من الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى البرلمانات بطلب من الحكومات الوطنية.

وليس من المستغرب أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة تضم في عضويتها ١٣٥ برلمانا وطنيا، إلى مشاركة أوثق في عمل الأمم المتحدة. وتعود الروابط بين المنظمتين، لا سيما في ميادين السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية، إلى تاريخ إنشاء الأمم المتحدة نفسها. واستنادا إلى الأهداف التي تتشاطرها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، لابد وأن يؤدي التعاون الأوثق بينهما إلى تيسير عمل البرلمانات وتعزيز عمل الأمم المتحدة.

وجوهر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هو التكامل. وتدرك الأمم المتحدة أنها ليست حكومة للعالم. فالدول الأعضاء فيها في نهاية المطاف، هي التي تحدد ولاياتها وتقدم مواردها. ومع ذلك، نجحت الأمم المتحدة في وضع قانون دولي ومعايير وبرامج دولية في كل ميادين السلوك الإنساني تقريبا.

إلا أن السلطة السيادية تظل في أيدي الدول فرادى، والقرارات التي تتخذها الهيئة التنفيذية في الدولة - الأمة تحتاج بصورة متزايدة إلى دعم ممثلي الشعب المنتخبين. ولم يعد بالإمكان تجاهل آراء الشعب. وبالتالي، فإن البرلمانات الوطنية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تقرر ما إذا كانت دولها ستتحمل التزامات دولية ملزمة وكيف تنفَّذ على الصعيد الوطني القرارات التي تتخذها الدول على الصعيد الدولي. ويرى وفدي أن مهمة ممارسة السلطة السيادية ينبغي أن تقتصر على البرلمانات فقط، أي الرجال والنساء الذين ينتخبهم الشعب في كل دولة، فهم على اتصال مباشر بعامة الشعب وبطموحات السكان المشتركة وهم الذين يتفهمون مصالحهم المشتركة واحتياجاتهم.

من بين المجالات التي يتعين مشاركة البرلمانيين فيها بفعالية مناقشة الحالة المالية للأمم المتحدة. وإن إعداد الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ودعم مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام، يستلزمان معالجة مشاكل الأمم المتحدة بسرعة. وقد قيل مرارا وتكرارا إن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو إخفاق الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وأحد الأسباب التي يفسر بها عدم قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، هو أن الأجهزة السياسية الداخلية في الدول لا توافق على نصيبها الحالي في ميزانية الأمم المتحدة. ونعتقد أنه بزيادة الاتصالات والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، سيتمكن البرلمانيون على نحو أفضل من أن يوضحوا للجماهير المسائل المتصلة بهذا الموضوع، بغية حشد الدعم الشعبي للعمل الدولي. وهذا من شأنه أن يعالج مشكلة تبرير الحاجة إلى الموارد اللازمة للتعاون الدولي عن طريق الأمم المتحدة.

كما أن زيادة مشاركة وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة من شأنها أن تجعل الأمم المتحدة أكثر تمثيلا، حيث أن البرلمانيين هم الذين يمثلون إرادة الشعب في كل دولة. ونعتقد أنه لا يمكن التعبير على أحسن وجه عن إرادة الشعب على المستوى الدولي وعن طريق الأمم المتحدة، إلا من خلال علاقة تعاونية مثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي - ومقابل ذلك، فمن خلال الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن نشر صوت العملية الحكومية الدولية على مستوى القاعدة الشعبية. وهو وضع يكسب منه الجميع ونحن نؤيده ونشجعه تماما.

ختاما، يسر وفد بلدي أن يعلن قراره بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/52/L.9، ويوصي الجمعية العامة باعتماده بالإجماع.

السيد غفور (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتشاطر الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مصلحة مشتركة في توحيد جهودهما الجماعية من أجل تحقيق المبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

واليوم، تقف الأمم المتحدة عند مفترق طرق من تاريخها. فقد شهدت المنظمة خلال نصف القرن الأول من وجودها، الكثير من النجاحات والإخفاقات. وهي الآن تواجه تحديات كبرى في وقت تعد فيه نفسها لدخول القرن الحادي والعشرين.

ويحق للأمم المتحدة أن تفخر بالإسهامات القيمة التي تقدمها في عدد من المجالات الهامة، مثل حفظ السلام والتنمية الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، وإنشاء القواعد القانونية. ومع ذلك فمن المثبط للهمم ملاحظة أن هذه المنظمة العالمية لم تكن قادرة على الارتقاء إلى مستوى توقعات شعوب العالم.

إلا أن الأمم المتحدة، على الرغم من عيوبها، لا تزال نبراسا لآمال الناس وتطلعاتهم في كل مكان في العالم. ولا يزال الناس يتوجهون بأنظارهم إلى الأمم المتحدة في سعيهم ليس فقط لتخليص العالم من آفة الحرب، بل أيضا لخلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي في ظلها يمكن لجميع البشر أن يطمحوا إلى رفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه هيئة تمثيلية لشعوب العالم، له دور هام يؤديه في بلوغ عالم خال من ويلات الحرب والجوع والفقر والمرض. ولتحقيق هذه الأهداف يجب على الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يستفيدا استفادة فعالة وتامة من إطار التعاون بين المنظمتين.

فالبرلمانيون يمكنهم أن ينبهوا الأمم المتحدة إلى توقعات الشعوب التي يمثلونها. والأمم المتحدة، بالنسبة للبعض، لم تحقق هدف السلم والأمن والاستقرار. كما أنها في بعض مناطق العالم، لم تكن ناجحة في التخفيف من معاناة الناس. وقعودها عن العمل في البوسنة عمق الشكوك في مقدرة المنظمة على التصدي لحالات الصراع.

وفي منطقتنا، ما زال نزاع كشمير متوقفا عند نقطة الغليان. وما زال شعب كشمير في انتظار تدابير تتخذها الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وعند هذا المنعطف الذي تعد فيه الأمم المتحدة عدتها لمواجهة تحديات المستقبل، فإن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يمكن أن يساعد في تحقيق آمال وتطلعات شعوب العالم. والتعاون الوثيق بين المنظمتين سيساعد كثيرا في تسخير القوى الشعبية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. لذلك، فمن الضروري أن يشرع البرلمانيون من جميع البلدان في شن حملة لخلق وعي بين من يمثلونهم بشأن دور الأمم المتحدة في عالم اليوم.

والتغير الرئيسي الذي تطور على مدى الخمسين عاما الماضية إنما يكمن في نمو المجتمع المدني. فمواطنو العالم يتفاعلون الآن بشكل متزايد فيما بينهم بشأن أمور لها أهمية دولية. والأمم المتحدة، لكي تستجيب لرغبات الناس يجب أن تغدو أيسر وصولا بالنسبة للعناصر الفاعلة الجديدة، مثل المنظمات غير الحكومية، التي تمثل المجتمع المدني. وباكستان، فيما يخصها، ستواصل تقديم مساهماتها في سبيل تعزيز وتوسيع التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

إن الاتحاد البرلماني الدولي يحتل مركزا فريدا يسمح له ببناء الجسور بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ويمكنه أيضا أن يعبئ الرأي العام لصالح الأمم المتحدة. كما يمكنه أن يسهم في دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحفظ السلام وبناء السلام. ففي ميدان حفظ السلام وبناء السلام، يمكن للبرلمانيين في البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، أن ينظروا في إنشاء محفل تابع للاتحاد البرلماني الدولي بشأن عمليات حفظ السلام التي تباشرها الأمم المتحدة، لتعبئة الرأي العام الدولي دعما لمساعي الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

وإذ تتهيأ الأمم المتحدة لدخول القرن الحادي والعشرين، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المنظمة هو الاستفادة التامة من الثورة المعلوماتية. والأمين العام جدير بالثناء لأنه أعطى الأولوية الواجبة لهذه المهمة التي تستحق الدعم الكامل من البرلمانيين والمجتمع الدولي قاطبة. فهذه الثورة المعلوماتية هي حقا ثورة عصرنا، وهي أعظم أمل، باعتبارها مضاعف قوة في خدمة التنمية. وفي هذا الصدد، تعتز باكستان بأنها ساعدت في دخول الأمم المتحدة ودولها الأعضاء عالم المعلومات والاتصالات الحاسوبية.

في السنوات الأخيرة خضعت الأمم المتحدة لعملية فحص وتمحيص دقيقة. وكل منظمة تحتاج إلى الدأب على استعراض أحوالها، وعلى مساءلة النفس، والإصلاح. والأمم المتحدة ربما تكون أكثر حاجة من أية منظمة أخرى إلى ذلك، لأنها تمثل في حد ذاتها آمال البشرية وتطلعاتها. ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا أن إصلاح الأمم المتحدة، لا يمكن أن يكون متعجلا أو غير مدروس بعناية، ولا أن يكون قائما على أي أساس آخر سوى أكبر قدر من توافق الآراء.

وشعوب العالم لها مصلحة راسخة في تحقيق المثل السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومعا يمكنها أن تنجح في ذلك. فيجب ألا نسمح للتاريخ بأن يقول إن شعوب العالم التي خلقت هذه المنظمة لم تكن على مستوى مهمة إعدادها لتحديات المستقبل.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف بالنسبة لي أن أخاطب الجمعية العامة بشأن بند هام هو التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. إن أساس هذا التعاون هو الاتفاق بين المنظمتين الموقع في العام الماضي. وذلك الاتفاق يوفر خطة مفيدة جدا لإشراك البرلمانات في عمل الأمم المتحدة. ويسرني، في هذا الصدد، أن أتمكن من التنويه بالدور النشط الذي يقوم به البرلمان النرويجي والبرلمانات في البلدان النوردية الأخرى في تسهيل وتعزيز دور نشط تقوم به البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي عن طريق اتفاق التعاون.

لقد لاحظت حكومتي باهتمام وارتياح كبيرين التركيز في مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام على الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني، بمعناه الواسع، بشكل أكثر نشاطا، في عمل الأمم المتحدة، ونتطلع إلى تبادل الآراء بشأن كيفية تحقيق ذلك.

إن أثر عمل الأمم المتحدة يمكن تعزيزه بوضوح بقيام البرلمانات بأداء دور نشط في التقدم بالمسائل ذات الأهمية الدولية. واتفاق التعاون يعبر عن تطور مبشر بالخير: هو تعاظم أهمية البرلمانات في صياغة جدول الأعمال العالمي وذلك، في جملة أمور، بشأن مسائل ملحة مثل حقوق الإنسان، وتفعيل الديمقراطية، والحكم الصالح، والمساعدة الانتخابية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز مجالا واحدا - كمثال ملموس جدا - يقوم فيه البرلمانيون بدور حاسم: الجهود الرامية إلى تحقيق حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فبفضل جهود البرلمانات، إلى حد كبير، تمكن عدد من البلدان، من بينها بلدي، من بدء عملية ستتوج بالتوقيع على اتفاقية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وذلك في أوتاوا في شهر كانون الأول/ديسمبر.

إن دور البرلمانات في هذه المجالات جميعا واضح. إنها يمكنها أن تسن التشريعات وتخصص الموارد دعما لتلك التشريعات. والأمم المتحدة توفر فرصا واسعة لتشاطر التجربة والخبرة، وتسهم في دعم دور البرلمانات في الجهود الجماعية للأمم المتحدة.

وترجو حكومتي تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل، وتوجيه عمل المنظمتين لكي تستفيد كلتا المنظمتين استفادة قصوى من هذا التعاون.

السيد مينوفيس - تريكيل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باعتباري واحدا من مقدمي مشروع القرار A/52/L.9، يسرني اليوم أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، لاهتمامه الشخصي بموضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

إن أندورا باعتبارها بلدا يرجع برلمانه "مجلس الإقليم" (كونسيل دي لا تيرا واسمه الآن "المجلس العام" (كونسيل جنرال)، إلى عام ١٤١٩ - وهو بالتالي أحد أقدم البرلمانات في العالم - تتوق بشكل خاص إلى تبني التعاون بين البرلمانات الوطنية والمنظمة.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة موجهة نحو تقريب منظمتنا من الشعوب. وحتى يكون ممثلو الشعوب على معرفة بانتظام بما يجري في الأمم المتحدة، كي يمكنهم مساعدة ودعم الأعمال التي تقوم بها المنظمة، نحتاج إلى مزيد من الاتصال بكل أنواعه بين برلماناتنا - كل على حدة - والمنظمة. ويجب على الحكومات الوطنية، بطبيعة الحال، أن تشارك بنصيبها، لكن المبادرات التي يمكنها أن تعزز الحوار بين البرلمانات والأمم المتحدة ليست ضرورية فحسب وإنما أساسية أيضا.

إن أندورا تحيي، كما فعلت في العام الماضي، اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، المبرم يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، وبلدي، الذي يضم وفده إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين أربعة برلمانيين بصفة مستشارين، سينفذ ذلك الاتفاق نصا وروحا، وبوسعي أن أؤكد للجمعية هذا، انطلاقا من اقتناع راسخ بأن التفهم الأكثر عمقا من جانب البرلمانات لأهداف وعمل الأمم المتحدة هو وحده الذي يساعد على الإصلاح الحقيقي للمنظمة، وعلى قدرتنا، في النهاية، على الوصول إلى الشعوب التي تمثلها - الشعوب المذكورة في افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أيضا بأن أثني على رئيس الجمعية العامة، هينادي أودوفينكو، لحضوره شخصيا هنا في وقت سابق اليوم، الأمر الذي يدلل على التزامه بمرامي مشروع القرار A/52/L.9. ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في الدورة الثانية والخمسين، اسمحوا لي بأن أهنئه، وأهنئكم - سيدي الرئيس بالنيابة - على توليكما منصبيكما، وبأن أؤكد لكما تأييد أندورا لمهمتكم خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

وأود أيضا أن أهنئ السيد ميغويل انجيل مارتينيز، الذي انتخب مؤخرا رئيسا للمجلس البرلماني الدولي على مسؤولياته الجديدة. إن سجله الشهير عندما كان في مجلس أوروبا يكفل نجاح مهمته نجاحا كبيرا. وأود أيضا أن أثني على السيد بيير كورنيللون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعمل جاهدا دائما على تحقيق التقارب بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وأعتقد أن السيد كورنيللون يشهد على التزام برلمان أندورا بالاتحاد منذ قبوله في المنظمة.

في الأمم المتحدة تحتل حقوق الإنسان والتنمية مركز الصدارة. ومن أكثر كفاءة لتعزيز وتحقيق وتنفيذ هذه الأهداف من البرلمانات الوطنية باعتبارها انبثاقا ديمقراطيا شرعيا عن إرادة الشعوب ووسيطة نهائية لتوزيع الميزانيات الذي ستكون له آثار واضحة على خيارات التنمية الاقتصادية. إن التعاون الأوثق بشأن هذه المسائل بين البرلمانات والحكومات وبين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الأوروبي لن يؤدي إلا إلى مكاسب. فلنعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار A/52/L.9.

اليد شيرغينيتس (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن جمهورية بيلاروس، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة وعضو في الاتحاد البرلماني الدولي، من بين متبنيي مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

في تنفيذ مشروع القرار هذا، نرى عنصرا أساسيا هو الفرصة الكبرى التي يوفرها لتنسيق جهود الأمم المتحدة وبرلمانات بلدان العالم لحل المشاكل العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. ونأمل أن يسهل هذا التعاون البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه بلداننا، وبصفة خاصة في القضاء على آثار كارثة حادثة محطة تشيرنوبل النووية لتوليد الكهرباء التي كانت تعادل تفجير ٥٠ قنبلة ذرية.

جمهورية بيلاروس ملزمة الآن بصرف ثلث ميزانيتها السنوية على التخلص من آثار تلك الكارثة الرهيبة. ونفهم أن جهودنا للتخلص من الآثار المحتملة ستقرر أيضا أمن شعوب الدول المجاورة. ولهذا السبب فإن برلماننا ورئيسنا لم يدخرا أي جهد في هذا المجال.

ومن المعروف جيدا أن أحد مقومات المنظمات الدولية، هو أن فاعلية ما تقوم به من أعمال تعتمد إلى حد كبير على كيفية تناسب تلك الأعمال على نحو كاف مع حقائق عالمنا المعاصر. وفي علاقتنا مع الدول الأخرى نعطي المنظمات والمؤسسات الدولية دورا خاصا لأننا نؤمن بمشاركة بيلاروس الكاملة في التعاون المتعدد الأطراف سواء من خلال التفاعل بين الهياكل البرلمانية الدولية والسياسية والمؤسسات الاقتصادية أو آليات تحقيق الاستقرار الاجتماعي. والشرط الأساسي الخارجي

الهام لتحقيق ذلك هو النجاح في تطوير العمليات الديمقراطية وإصلاحات السوق في بلدنا.

وجمهورية بيلاروس على استعداد لأن تقدم كل أنواع المساعدة من أجل تهيئة الظروف المناسبة للتعاون المثمر بين المنظمات الدولية الهامة مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولتحقيق هذا الغرض سننظر في إمكانية قيام بلدنا في الوقت المناسب باستضافة أحد الأحداث المشتركة، تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في بلدنا لمناقشة المشاكل التي تواجه بلدان منطقتنا، بما في ذلك منع الكوارث الإيكولوجية، ومكافحة الجريمة المنظمة، والتهريب، والاتجار بالمخدرات ومنع الصراعات الإقليمية وحسم القضايا الأخرى.

وأثق في أنكم توافقون على أن عقد مؤتمر قمة من هذا النوع سيكون إسهاما حقيقيا في برنامج التعاون المشترك بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وبالتالي فإن تنظيم البرنامج سيؤدي إلى تفاعل بين دول معينة.

ندعو الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار المعروض عليها A/52/L.9 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/52/L.9. وأود أولا أن أعلن أن الدول التالية تشارك في تقديم مشروع القرار: إسرائيل، بنن، جزر مارشال، غيانا، غينيا، مالي، نيبال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.9؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٧/٥٢).

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥